المفعول فيه من الوجهة النحوية والمعنوية

غلامرضا فتح اللهی[1]

الملخص

معالجة آراء النحاة تساعد الطالب في اكتساب القوة في علم النحو وعلى هذا المبنى إهتمّ هذه الدراسة بأن تحلّل بعض اختلافات النحاة في مبحث المفعول فيه. لأنّه يحتوي تضارب أقوال النحاة العجيبة في مباحث شتّى. على سبيل المثال: ذهب بعضهم إلى أنّه ركن في الكلام وخالفهم بعض آخر والدراسة بعد مقايستهما إنتهى إلى صحيح منهما. وذكرت إنقسامات مختلفة للمفعول فيه بينما يتغاير النحاة في تبيين بعضها مع بعض؛ مثلا يتّفق بعضهم على أنّ المكان المبهم نكرة وفي المقابل لايقبله فريق آخر مدّعيا بأنّه يشمل النكرة والمعرفة فقاسهما المقال ثمّ وصل إلى الحقَ. وفي النهاية إستنتج المقال نتيجة صحيحة من المباحث جميعا.

الكلمات المفتاحيّة: المفعول فيه، الظرف، زمان، مكان، تضمن «في».

تأسيس: ٦٣ (٤١) ١٣ هـ.ش

١. طالب المستوى الثاني بمدرسة الشهيدين ﷺ الدينية.

١. التمهيد

المفعول فيه أحد من محلّات إعرابيّة في النحو وينبغي للباحث أن يتعرّف على موطن الموضوع أي المفعول فيه في البداية ولأجل هذا يقدَّم بعض الواضحات التي أُخِذت من كتب النحاة: من الواضح أنّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي إما اسم أو فعل أو حرف (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ١، ص ٢٢) والاسم من جهة الإعراب ينقسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ١، ص ٧٥)، وأيضاً من جهة إفادة المعنى إما أن يكون الإسم ركناً في الكلام أو غير ركنٍ. إن رُكِّبت هذه التقسيمات وُجِد أنّ ثمانية من المنصوبات غير ركن في الكلام، والمفاعيل من هذا القسم طبعاً مع أنّ أحدها هو المفعول فيه ويمكن أن نستنتج من هذه التقسيمات أنّ المفعول فيه هو اسم منصوب غير ركن في الكلام (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ١، ص ٧٥). هذا هو ما صرّح به أكثر النحاة في كتبهم. لكن يحصل تعريفه الدقيق بعد مقارنة تعاريف النحاة ببعض، إذ عرّفه النحاة بتعاريف شتّى، فلذا سيُتِمُّ استخرجها من الكتب المعتبرة النحوية و سيُقاسُ آراءُهم المختلفة. طرح النحاة للظرف أحكاماً و أقساماً شتّى بتعابير متعددةٍ تدعو الباحثَ إلى المعالجة لتساعده في استيعاب كلام العرب وسيأتي بيانها. رغم بعض المحاولات حول الموضوع، (محمد واكد على الدقس، المفعول فيه في القرآن الكريم، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٩م؛ امیرمهدی گیوه چی، تفاوت مفعول به با مفعول مطلق با مفعول فیه، مجلة نگاه، ١٣٩٥ش) حتى الآن لم شاهَد دراسةٌ تهتمّ بهذا الموضوع بشكل موجز وجامع مع ذكر اختلافات النحاة حول تعاريفه وأقسامه وتستنتج صحيحاً منها، فلذا تُحاوِل هذه الدراسة أن تُسَلِّط الضوءَ على تعاريفه وأحكامه وأقسامه وملاحظاته المفيدة واختلافات بعض النحاة عن الظرف لتجمع بعض الأقوال بشكل كامل وتختارَ صحيحا منها ثمّ في النهاية ستحصلُ على نتيجة صحيحة. هذه الميزات للدارسة تشير إلى أنّها مفيدة لتطوّر المبتدئين فأرجو من الله أن تكون الدراسة على هذا النحو.

٢. المبادئ التصوّريّة

توجد أسماء مختلفة لكلمةٍ تدُلَّ على زمان الحدث أو مكانه:

١. سمّاه الكوفيون مفعولاً فيه؛

٢. وسمَه البصريون ظرفاً؛

٣. جعل الفرّاء اسمَه محلًّا؛

٤. عَيّن كسائي وأصحابه اسمَه صفة. (الصبان، ٢٠٠٩ م، ج ٢، ص ٤٦٨)

٢ـ١. تعريفها اللغوى

١. الظّرف: الوعاء. (الفراهيدي، ١٤٠٩ ق، ج ٨، ص ١٥٧)

٢. المفعول فيه: المفعول هو أثر، «في» حرف للظرفيّة. (الفيروزآبادي)

٣. المحل: موضع. (ابن دريد، ١٩٨٨ م، ج ١، ص ١٠١)

٤. الصفة: النعت. (الفيروزآبادي)

٢ـ٢. تعريفها في الاصطلاح

لا تسمح اختلافات النحاة للباحث بأن يُعرِّفه بتعريف واحد هنا، فلذا يُقال لكم هنا معنى مشتركاً يُفهَم من تعاريف جميع النحاة وهو هذا: «اسم يدّل على زمان وقوع الحدث أو مكانه» ثم في القسم التالي تُعالج الاختلافات وفي نهاية القسم يُعرَف الظرف بتعريف دقيق.

٣. التعريف

٣ـ١. تعريفه الشائع:

اسم فضلة منصوب يدلّ على زمانِ حدثٍ أو مكانِه مُضمّناً معنى «في» باطّراد.

هذا التعريف يحتوي على كل القيود التي قيّدها النحاة.

من الأفضل أن يُعرَف ما قُصِدَ من هذه القيود ثم في التكملة تتمّ معالجة كلها.

۳ـ۱ـ۱. الفضلة

ما عناه النحاة بقيد الفضلة هو: أنّ الظرف ليس بركنٍ في الكلام أي هو لفظ زائد ولا تأثيرَ منه في السكوت عن الكلام (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ١، ص ٧٥).

۳ـ۱ـ۲. تضمن «في»

التقييد بتضمن «في» (السيوطي، ص ٢٥٢) يعني: أنّ معنى الظرفية يُأخذ منه، أي أنّ «في» تشير إلى ظرفٍ للحدث. (عباس حسن، ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ١٥٣)

۳ـ۱ـ۳. الاطراد

الاطراد يعني أنّ الاسم يأتي مع جميع أفعال بتضمن «في» وخلافه بعض الأسماء التي ليس لهم تضمن «في» شائعا. (المدرس الأفغاني، ١٣٨٨، ج ٢، ص ١٢٦)

ثمّة ملاحظات مفيدة وهامة تدعو الطالب إلى المعالجة عنها فلذا تُتناول في ثلاثة أقسامٍ.

۳ـ۲. البحث الأول: حول قيد الفضلة

۳ـ۲ـ۱. مناقشة النحاة

أوردَ بعض النحاة إشكالاً على وجود الفضلة في التعريف ودلّوا عليه أنّ الظرف قد يقع خبراً في الكلام. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٣٦) ومن الواضح أنّ الخبر ركنٌ والركن مخالف للفضلة طبعاً، فلذا يجب أن يحذف هذا القيد؛ لأنّ الظرف قد يكون خبراً أي ركناً. (البهبهاني، ١٤٢٢ ق، ص ٣٠٢)

هناك مثال يُظهِر كلامَهم؛ في هذا المثال: «زيد عندك»، «عندك» ظرف مع أنّه خبر وركن في الكلام، فلذا يجب أن لاتُذكَر الفضلة في التعريف، هذا مايقوله المستشكلون.

أمّا بعض النحاة فلايقبلون نظرهم إذ هم يعتقدون أنّ الظرف في هذا المجال ليس خبراً في الحقيقة، بل هو ظرف ـ أي فضلة ـ فحسب ويتعلّق بعامل عامّ محذوف وجوباً بينما هذا العامل خبر حقّاً. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٣٦)

الأمر لاينتهي إلى هذا الحد، ويواصل المستشكلون سائلين بأنّ ما الداعي إلى تقدير العامل مع أنّه

محذوف دائماً؟ من أين فهموا وجود العامل المقدّر؟ فلذا يستنتجون أنّ دليل فريق الثاني ليس بمقبولٍ بل يذهبون إلى أنّ دليلهم مؤيّدٌ لا لفريق الأول إذ الوجوبيّة في الحذف تدّل على عدم وجود العامل أي الخبر فلذا لايوجد العامل و يستنتجون أنّ الظرف خبرٌ. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٣٦)

وفي المقابل يجيبهم الفريق الثاني مرةً أخرى:

إنّ الظرف بنفسه لايفيد معنى صحيحا وتماما بل لابدّ من وجود الحدث فيه، إذ الزمان أو المكان يستحيل أن لايوجد فيهما حدث، فلذا كلّما نذكر ظرفا يجب أن يقع فيه حدث، بينما لم يُذكر الحدث بالفعل وبعض من هذه الحوادث هو مطلق الوجود الذي تدلّ عليه الأفعال العام، فلذا لا إشكالَ في تقدير العامل وجوبا، لأنّ المعنى يُكمل بهذا العامل. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٦) يأتي مثال بعد قليل ليتّضح الأمر.

بعد التدقيق في أقوالهم يُعلَم أنّ أدلّة الجمهور صحيحة.

يتّضح الأمر في المثال التالي:

في هذا المثال: «نحن يوم العيد»، الخبر الصحيح هو كوننا في يوم العيد الذي يشير إليه العامل المحذوف وليس الخبر أنّنا يومُ الجمعة، فلذا الظرف ليس بخبر في الحقيقة، بل الخبر العامل المحذوف. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٣٨)

هناك بحث آخر عن عامل الظرف بين الفريقين:

واضحٌ أنّه من يحسب الظرف ليس بأصل، فيختار العامل العام المحذوف عاملاً للظّرف. (عباس حسن، ١٤٢ ٢ق، ج ٢، ص ٢٣٦) و هذا رأي صحيح و لا غبار عليه، أمّا المستشكلون فيصيبهم المشكل ولايستطيعون أن يرفعوه؛ بعضهم حاولوا وطرحوا اقتراحات ولكن في النهاية وصلوا إلى أنّه لا ضرر في عدم العامل. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٣٦) و بين هذه الاقتراحات لم يجزَم بأحد منها فلذا لا فائدة في ذكرها وظهر فساد رأيهم.

۳ـ۲ـ۲. سؤال آخر

بقي سؤال واحد من البحث بين الفريقين: إن لم يكن الظرف ركنا فلماذا يختلّ المعنى بحذفه؟

يجاب: المعنى يختلّ بحذف الظرف ولكن هو لايكون ركناً بل يشير إلى ما هو ركن في الكلام أي العامل المحذوف، لأن الظرف شيء زائد و هذا ليس أمراً غريباً لأنّ هذا الأمر مقبول في النحو. يضرب لكم مثالان لإثبات هذا القول؛

المثال الأول: المفعول المطلق النيابي

ذُكِر في بحث «المفعول المطلق النيابي» حينما نحن نقول «شكرا» في جواب من يساعدنا، نقصد بـ «شكرا» جملة «أشكركم شكرا» ولو لم نقل «شكرا»، لم يُذكر شيء في الجواب طبعا، ومن الواضح أنّ المفعول المطلق النيابي ليس من الأركان النحوية بل هو يدلّ على أركانٍ (السيوطي، بی‌تا، ص ۲٤٥) أي الفعل والفاعل.

المثال الثاني: مفعول به

عندما يُقال: ما نصرنا إلا زيداً، «زيدا» هنا المفعول به الذي صارَ محصوراً بـ «إلّا» وواضحٌ أنّه أيضا فضلة، لكن حذفه يغيّر المعنى إذ نحن حصرنا عدم نصرتنا في زيد فقط. وإن حُذِفَ زيد فُهمت العمومية التي لم نقصده أبداً وهذا ضرر للكلام، فلذا يجب أن لايُحذف زيدٌ مع أنّه مفعول به و فضلة في الكلام. و «زيداً» في جواب من سأل: «من ضربت؟» فضلة أيضا، لكن إذ هو يشير إلى الأركان في الكلام، يجب أن لايُحذف. (السيوطي، بی‌تا، ص ۱۸۹)

ذُكِرت هذة الأمثلة ليُثبَت أنّ الظرف فضلة وقد يشير إلى أركان في الكلام كما أشارت الأمثلة إليها وحذفه قد يضرّ، فلذا يجب أن لايُحذف كما مرّ في المثال الثاني وهذه الإشارة والضرر لايسببان أن يُعدَّ الظرفُ ركناً لأنّه لا تأثير له في السكوت عن الكلام.

۳ـ۳. البحث الثاني: حول تضمن الظرف «في» ومنصوبيّته

بعض النحاة يقبلون تضمنه ولم يهتمّوا به كثيراً و ناقشه بعض آخر إذ ثمّة ثلاثة ملاحظات جديرة لهذا القيد ينبغي الاهتمام بها.

٣ـ٣ـ١. الأول) هل هذا التضمن يسبب بناء الاسم أم لا؟

لايسبب التضمّن بناء الاسم و دلّ النحاة على عدم بنائه بطريقين:

١. كل اسم يضاف إلى اسم آخر والإضافة تزيل الشباهة المدنية للحروف (السيوطي، بي‌تا، ص ٢٨)، فشباهة الظرف للحروف من هذا القبيل.

٢. طريق آخر لدفع توهم البناء من أجل «في»، هو أن نفسره بشكل صحيح كما فسّره بعض النحاة يعني أنّ التضمن في التعريف ليس بمعنى أنّها صارت جزءاً من الاسم بل بمعنى أنّ «في» تقارن الاسم دائماً ليُفيد الظرفيّة و محتملٌ أنّ «في» تستطيع أن تظهر في الكلام، مثلا في نحو «ذهبت في ليلٍ» أو لاتستطيع أن تظهر، مثلا في نحو «متى تذهب» ولكن في كل الأحوال تحفظ مقارنتها قطعاً وصرّح به ابن مالك في الكافية. (الأسترآبادي، ج ١، ص ٤٨٨؛ ابن مالک، ج ١، ص ٣٠٣)

٣ـ٣ـ٢.الثاني

هناك إضطرار لذكر المنصوبيّة في التعريف، إذ قد يكون الظرف نائبَ الفاعل ـ سيأتي بيانه في القسم الرابع ـ فلِدفع الخلط بينهما يجب أن تُذكَر النصب في التعريف، (ابن مالک، ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٣٠٣) بينما يختلفان معاً في أمور شتّى.

٣ـ٣ـ٣.الثالث

الظرفيّة يمكن أن تفيدنا معاني مختلفة؛ يعني عندما نحن نقول: «نمت يوم الخميس فوق السرير»، من المحتمل أنّ النوم يستغرق بعضا من يوم الخميس أو كلّه وأيضاً يحتمل أنّه يتحقق على كلّ السرير أو جزء منه (ابن مالک، ١٣٩١، ج ٢، ص ١٤٦)، فلذا يطرح سوالٌ بسبب هذه الاحتمالات وهو هذا: بأيّ معنىً تشير الظرفيّة في الكلام؟

الدكتور السامرّائي ذهب إلى أنّ الظرفيّة لها ثلاثة معانٍ، وأحدٌ منها يتضمن معنى «في» فقط والبواقي ليست كذالك.

المعاني الثلاثة:

١. ما دلّ على تضمن «في» ووقوع الحدث فيه. ومثاله: «ذهبت يوم الجُمُعة»؛ أي في يوم الجمعة.

٢. ما دلّ على مقدار الظرفيّة أي الاستمرار للحدث؛ نحو قوله تعالى: ﴿**سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ...**﴾؛ (الحاقّة، ٧) أو «صمت رمضان» دون تضمن «في».

٣. ما دلّ على عدد الظرف للحدث؛ أي تكرار الحدث أو عدمه في الظرف. (السامرائي، ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ١٥٣) نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ**﴾؛(جن، ٩)

هو مع ذكر هذه المعاني معتقد بأنّ حذفَ التضمن من التعريف لازمٌ للحصول على تعريف جامع، لأنّ ذكر التضمن يُدخِل المورد الأول فقط، وأمّا الثاني والثالث فلا يَدخُلان في التعريف، فلذا يجب أن يُحذف التضمن على رأي الدكتور السامرّائي. (السامرائي، ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ١٥٣) هذا القول من السامرّائي قول شاذّ وخلاف المشهور ولايقبله الجمهور إذ هم لم يشيروا إليه. (السيوطي، بی‌تا، ص ٢٥٢؛ المدني، ١٤٣١ ق، ص ٢٩٨؛ ابن مالک، ١٣٩١، ج ٢، ص ١٤٦) يعتقد الجمهور أنّ الظرف يفهمنا الظرفيّة المطلقة. ولاتدلّ الظرف وحده على الاستمرار في الظرف أو عدد الظرف بل أولاً يجب أن يكون الحدث قابلاً للإستمرار أو التعدد (ابن مالک، ١٣٩١، ج ٢، ص ١٤٦) و بعده يمكن أن يُشارَ إليهما بالقرينة أو لا وإن لم يكن الحدث قابلاً لهما أو لم توجد القرينة لم يُفهَم الإستمرار أو التعدد أو عدمهما.

بعد أن يكون الحدثُ قابلاً للاستمرار أو التعدد فكلّ شيء بيَدِ المتكلم؛ يعني هو مختار بين أن ينتخب الاستمرار أو التعدد أو غيرهما (ابن مالک، ١٣٩١، ج ٢، ص ١٤٦) وما يختاره المتكلم انكشف بالقرينة؛ أحد من هذه القرائن هو أن يشير الظرف وحده إلى الاستمرار كظرفيّة «أبدا» في نحو: لا أزعجك أبداً. (ابن مالک، ١٣٩١، ج ٢، ص ١٤٦) والمهم هنا أنّ تضمن «في» يبقى عند جميع حالات الظرفيّة مادامت ظروف، إذ الظرفيّة معناها التضمن بها (السامرائي، ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص

١٥٣) وعندما يُفسَّر الظرف بشكل آخر يسبب أن يجلس الظرف في محلّ إعرابيّ آخر ليس فيه معنى التضمن فلذا كل ظرف له معنى التضمن.

٣ـ٤. الاطراد

٣ـ٤ـ١. توضيح الاطراد

كما مرّ قبل قليل، الاطراد يعني: أنّ الاسم يجيء متضمناً «في» مع أفعال كثيرة ولاحاجة بذكر «في» لفظاً، فلذا يُنصب على الظرفية. هناك بعض أسماء ليس لها هذا الحكم أي الاطراد، بل هذه الأسماء غير مطردة ولاتتضمن «في» ويجب أن تُجَرَّ ب «في» المذكور ولا تُنصَب إلا مع أفعال قليل ويختصّ بعضها بأيّ فعل كان جذره من مادة دخل، نزل وسكن، فلذا لأجل عدم الاطراد في هذه الأسماء لا تدخل تحت تعريف الظرفيّة حتّى مع هذه الأفعال المحدودة إلّا برأي شاذ. بالنسبة إلى نصب هذه الأفعال أربعة أقوال:

١. منصوب على الظرفيّة؛ هذا القول شاذّ.

٢. منصوب على أنّه مفعول به؛

٣. منصوب على إسقاط «في» أي التوسع؛

٤. منصوب على التشبيه بالمفعول به. (ابن عقيل، ١٤١٦ ق، ج ٢، ص ١٩٧)

٣ـ٤ـ٢. التضارب بين ابن عقيل وابن مالك

يقبل ابن عقيل المورد الرابع معتقداً بأنّ هذه الأسماء لا يوجد فيها تضمن «في» فلذا لاداعى لذكر الاطراد في التعريف، لأنّ هذه الأسماء تخرج من الظرفيّة بقيد التضمن.

هو بهذا البيان أورد إشكالا على قول ابن مالك في التعريف من أجل تقييده التعريفَ بقيد الاطراد، (ابن عقيل، ١٤١٦ ق، ج ٢، ص ١٩٢ ـ ١٩١) لكن كما قلنا قبل قليل بالنسبة إلى هذه الأسماء أربعة أقوال، فلذا من الواجب أن نراجع إلى رأي ابن مالك في هذه المسئلة ثمّ نستشكل عليه.

عندما نرى رأي ابن مالك نجد أنّه لايقبل المورد الرابع بل هو يقبل المورد الثالث أي إسقاط

«في» فحسب، (ابن عقيل، ١٤١٦ ق، ج ٢، ص ١٩٧) و قبول الإسقاط لاتخرج الأسماء غيرالمطرد من التعريف بقيد التضمن، لأنّها تفيدنا التضمن في الإسقاط أيضاً، فلذا من الواجب ذكر الاطراد على رأي ابن مالك ولايُقبل إشكال ابن عقيل عليه.

بعد هذه المناقشات اتّضح أنّ كلّ القيود لازمة في التعريف، فلذا «الظرف: اسم فضلة منصوب يدلّ على زمان الحدث أو مكانه مضمّناً معنى «في» بالاطراد».

٤. عامل الظرف

٤ـ١. العوامل و عملها وارتباطاتها معا

للظرف أربعة عوامل تُذكر قريباً.

العوامل الأربعة:

١. فعل؛ في نحو: صلّيت اليومَ.

٢. وصف؛ في نحو: أنا مصَلٍّ اليومَ.

٣. مصدر؛ في نحو: صلاتي خلف الإمام مقبولٌ.

٤. اسم فعل؛ في نحو: صه عندَه. (ابن هشام، ٢٠٠٦ م، ج ٢، ص ٢٠٧)

كل العوامل تشترك في شيء واحد وهو الحدث؛ يعني كلها تدُلُّ على الحدث ولكن دلالة المصدر على الحدث دلالة بالتطابق. (ابن عقيل، ١٤١٦ ق، ج ٢، ص ١٩٧) ودلالة الوصف والفعل على الحدث دلالة بالتضمّن من أجل وجود شيء آخر مع الحدث وهو في الصفة ذات وفي الفعل زمان (ابن عقيل، ١٤١٦ ق، ج ٢، ص ١٩٣). و اسم الفعل كالفعل. كل واحد من العوامل يعمل عمل نصبٍ في بحث الظرف وينصب الاسمَ على الظرفية.

٤ـ٢. تقديم العامل وتأخيره

الأصل في عامل الظرف أن يتقدّم على الظرف ولكن قد يتأخر عن الظرف إمّا جوازاً في نحو قوله تعالى: ﴿**... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...**﴾ (المائدة، ٣)، إمّا وجوباً (الصفائي البوشهري، ١٤٢٧ ق، ص ١٧٧) في نحو: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ؟**﴾ (التكوير، ٢٦)، لأنّ «أين» له صدر الكلام.

قد تجب رعاية الأصل في الكلام كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً...﴾ (بقره، ٨٠)، إذ الظرف محصور ويجب أن يتأخر المحصور في الكلام.

٤ـ٣. ذكر العامل و حذفه

الناصب إمّا مذكور وإمّا محذوف ولكنّ الأصلَ ذكرُه وقد يكون حذفه جوازاً بالقرينة وقد يكون وجوباً في مواضعَ خاصةٍ (الصفائي البوشهري، ١٤٢٧ ق، ص ١٧٧): وجوب حذفه في ستة مواضع وهو يتم إذا كان الظرف أحداً من المحلات الإعرابية التالية تسامحا؛ المواضع الستة:

١. الخبر، فى نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ...﴾(الحديد، ٤)؛

٢. الصفة: مررت بطائر فوق غصن؛

٣. الصلة: رأيت الذي عندك؛

٤. الحال: رأيت الهلال بين السحاب؛

٥. مشتغلاً: يومَ الخميس صمت فيه؛

٦. مسموعاً بالحذف، نحو: حينئذ الآن. (ابن هشام، ٢٠٠٦ م، ج ٢، ص ٢٠٧)

وأمّا الصلة فيجب أن يكون عاملها فعلا فقط (ابن مالک، ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٣٠٧)، لأنّ الصلة مازالت جملةً (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٣٩٨) ويجب أن يُحفَظ هذا.

٥. انقسامات الظرف

٥ـ١. الظرف المشتق والجامد

• المشتق:

أيّ اسم زمان أو مكان يُصاغُ من الفعل على الأوزان المعينة، فهو مشتقّ ك: «مَطلع، مَوعد ومَشرق». ويمكن أن يستعمل المشتق لبيان الزمان أو لبيان المكان ويمتازان معاً بالقرينة (الطباطبائي، ١٣٩٥، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٢)؛ مثلاً مَطلع له معنيان: مكان الطلوع وزمان الطلوع.

• الجامد:

الجامد خلاف للمشتق؛ هو اسم لم يُصنَع من الفعل (الطباطبائي، ١٣٩٥، ص ٢١٥)؛ مثل: «بيت،

ليل». ويختصّ الجامد بما له وُضع أي إن وُضِع للمكان يُستخدم للمكان فحسب وإن وُضِع للزمان يُستخدم للزمان فقط، بخلاف ما مضى في المشتق.

٥ـ٢. المختص والمبهم

الظرف ينقسم إلى زمان ومكان كما مرّ وينقسم كل منهما إلى المختص والمبهم (ابن عقيل، ١٤١٦ق، ج ٢، ص ١٩٥ ـ ١٩٤). يختلف تعريف المختص والمبهم للزّمان عن تعريفهما للمكان فلذا يُعرَّفان في أقسام مستقلّة.

٥ـ٢ـ١. اسم الزمان المبهم

اتفق كثير من النحاة على أنّه: اسم زمانٍ غيرُ معين. (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٣٩٩) ولكن ذهب عباس حسن إلى أنّ تعريفه هذا: النكرة التي تدل على زمان غير محدد، (عباس حسن، ١٤٢٢ق، ج ٢، ص ٢٣٩) لكن بعد تدقيق في الأمر يظهر فساد تقييد التعريف بالنكره، لأنّ بعض المعارف يدخل في تعريف اسم الزمان المبهم ك «الدهر» وأيضا يدخل بعض من النكرات في تعريف اسم الزمان المختص ك «يوم»، فلذا يجب أن يُعرَّف اسم الزمان المبهم بهذا التعريف: «هو اسم ليس له حدّ معيّن نكرةً كان أو معرفةً» وهذا هو ما صرّح به الشيخ الرضي. (الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ١، ص ٤٨٨)

٥ـ٢ـ٢. اسم الزمان المختص

تعريفه عكس تعريف المبهم؛ يعني هو اسم زمان له حد معيّن أي واضحٌ ابتدائه وانتهائه؛ ك: «شهر وسنة». (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٣٩٩)

٥ـ٢ـ٣. اسم المكان المبهم

تعريفه

هو اسم ليس له حد معيّن ومحسوس ويحتاج إلى مابعده للاستخدام في الكلام نكرةً كان أو معرفةً. (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٣٩٩) وقيل أنّه نكرة فقط ولكن يتّضح فساده أيضا بسبب ما مضى في اسم الزمان المبهم؛ يعني بعض المعارف يدخل تحت تعريف المبهم ك «خلفك» في نحو:

«جلست خلفَك». سيأتي بيانه كاملاً وصرّح الشيخ الرضي بفساد ذكر النكرة أيضا. (الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ١، ص ٤٨٨)

٥ ـ ٢ ـ ٣ ـ ١. أقسام اسم المكان المبهم

القسم الأول: الجهات الستة «أمام، خلف، فوق، تحت، يمين، يسار» و ما يلتحق بها ك: «عند، بين، وسط، تجاه، لدى». (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٤٠٠ ـ ٣٩٩)

القسم الثاني: المقادير ك: «ميل، فرسخ، بريد». (الخضري، ج ١، ٢٠٠٦ م، ص ٤٠٠ ـ ٣٩٩) هناك اختلاف بالنسبة إلى المقادير؛ (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ٢، ص ١١١)

ذهب الشلوبين إلى أنّ المقادير لها حدّ معيّن ويجب أن تدخل المقاديرُ تحت تعريف المكان المختص، (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ٢، ص ١١١) ولكن خالفه الجمهور قائلين أنّها معيّنة من جهة المقدار بسبب أنّها من الأسماء المساحيّة، لكن هي مجهولة الصفة أي أنها لا تشير إلى مكان محدّد، (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٤٠١) فلذا بقيت تحت تعريف المبهم.

٥ ـ ٢ ـ ٤. اسم المكان المختص

هو عكس المبهم أي هو مكان محسوس له هيئة محسورة سواء كان نكرةً أو معرفةً؛ (الخضري، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٣٩٩) نحو: «دار، مدرسه، البيت، المسجد».

٥ ـ ٣. نصب الظرف

بما أن إعراب الظرف يرتبط بهذه التقسيمات السابقة، من الأحسن أن يبحث بعدها مباشرة؛

- **نصب اسم الزمان**

أسماء الزمان كلّها تقبل النصب على الظرفيّة؛ (ابن مالک، ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٣٠٢) مبهما كانت، نحو: «أذنبْتُ دهراً طويلاً»، أم مختصّاً، نحو: «بكيت كثيراً شهر المحرم»؛ وأيضا مشتقا كانت، نحو: «سبَحت مطلع الشمس»، أم جامداً، نحو المثالين الأوّلين.

• نصب اسم المكان

ليس كلُّ اسم المكان مثل اسم الزمان، بل قسمان منه يقبلان النصب فقط؛ (الخضري، ۲۰۰٦ م، ج ۱، ص ٤۰۰ـ۳۹۹)

۱. اسماء المكان المبهم كلّها يقبل النصب، أي الجهات والمقادير؛ نحو: «نمت أمامَ صديقي» أو «ذهبت فرسخين».

۲. نُصَب اسم المكان المشتق مبهماً كان أو مختصّاً إذا اجتمع في الكلام مع الفعل الذي صيغ الاسم منه وإن لم يجتمع لم يُنصب؛ نحو: «دخلت مدخل زيد».

والبواقي تجب أن تُجَرَّ بحرف جر «في»، إلّا أن تُذكَرَ مع بعض الأفعال أي: «دخل، نزل، سكن» (الخضري، ۲۰۰٦ م، ج ۱، ص ۳۹۷) التي مرّ ذكرها في بحث التعريف ولكن كما ذُكِرَ هناك، تتغاير آراءُ النحاة في سبب نصب هذه الأسماء. (ابن عقيل، ۱٤۱٦ ق، ج ۲، ص ۱۹۷)

٥ـ۳ـ۱. مناقشة النحاة حول نصب الظرف

حاول السيوطي (السيوطي، ۱٤۲۷ ق، ج ۲، ص ۱۰۳) وابن حاجب (الأسترآبادي، ۱۳۸٤، ج ۱، ص ٤۹۱) وابن عقيل (ابن عقيل، ۱٤۱٦ ق، ج ۲، ص ۱۹٤) أن يُعَلِّلوا هذا الاختلاف بين اسم الزمان والمكان في قبول النصب، فلذا علّلوا أوّلاً بأنّ أحد مدلولي الفعل هو الزمان، والفعل بهيئته يدل عليه. وبسبب هذه العلاقة بين الفعل واسم الزمان ينصِب الفعلُ كلّ ظروف الزمان جميعها دون صعوبة مختصّاً كانت أو مبهماً، وثانياً بالنسبة إلى اسم المكان ليس كاسم الزمان، بل ينصب مبهماً منه، إذ الحدث يجب أن يقع في مكانٍ فلذا يدلّ الفعل عليه في الجملة، وثالثاً ينصب العاملُ المصوغَ من الفعل، لأنّ مادتهما واحدة في حالة النصب.

لايقبل الشيخ الرضي التعليلين الأولين بل يعتقد أنهما مغالطتان، لأنّ دلالة الفعل على الزمان يختصر بالأزمنة الثلاثة في الأوّل، لكن ما يُبحث حول الزمان هنا ليس بمحدود في هذه الأزمنة بل يشتمل على أيّ زمنٍ والفعل لايدلّ عليها بهيئته، فلذا لاعلاقة بينهما. والثاني خطأٌ أيضاً، إذ الفعل

لا يدلّ بهيئته على مكانٍ مبهم بل فُهِم الوجوب في وقوع الحدث في محلّ ما من الدلالة العقليّة وليس لهيئة الفعل شأن بهذه الدلالة، بينما هذه الدلالة تكون على مطلق المكان لا على المبهم. (الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ١، ص ٤٩٢ـ ٤٩١)

وأمّا بالنسبة إلى الثالث لايرد الشيخ إشكالاً عليه وربّما كان صحيحاً.

يبدو أنّ الدليل الأول صحيح، لأنّ مع قبول ما يقوله الشيخ في الأول لاتزيل دلالة هيئة الفعل على الزمان وتبقى العلاقة بينهما، ريثما لاتوجد هذه العلاقة القليلة بين الفعل والمكان؛ والله أعلم.

٥ـ٤. الظرف المؤكّد والمؤسِّس

• المؤكد:

هو اسم ليس زمانا أو مكانا حديثاً بل يُفهَم من العامل ويُؤَكِّد الظرفَ الذي يُعلَم من الفعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الإسراء، ١). في هذا المثال، «أسرى» عمل في اليل ويُعلَم من نفس الفعل، فلذا «ليلاً» ليس ظرفاً جديداً. (عباس حسن، ١٤٢٢ق، ج ٢، ص ٢٤٢)

• المؤسِّس:

هو الظرف الذي لا يُفهَم من العامل بل يَظهَرُ الظرفُ زماناً أو مكاناً جديدا؛ في نحو كلام أمير المؤمنين عليه السلام: «لكلّ غادرٍ لواءٌ يُعرَفُ به يَومَ القيامَة.» (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٠) في هذا المثال، «يوم القيامة» ظرف جديد لا يُعلَم من العامل. (عباس حسن، ١٤٢٢ ق، ج ٢، ص ٢٤٢)

٥ـ٥. الظرف المتصرف وغير المتصرف

• المتصرف:

أيّ اسم زمان أو مكان يُستعمل في غير الظرفية، فهو متصرف؛ مثلاً في نحو: «الفرسخُ ثلاثة أميالٍ» و «اليل جميل»، ليس «الفرسخ» و «اليل» ظرفين[1] بل هما مبتدئان، فلذا يُقال لهما ظرفان متصرّفان. (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ٢، ص ١٠٤ـ ١٠٣)

١. إذا لم نستلزم تعريف الظرف العامّ الّذي يشمل كلَّ الظروف وإن لم يكن مفعولا فيه.

• **غير المتصرف:**

الاسم الذي لايُستخدم إلّا ظرفا، وقد يُستعمل شبهَ الظرف فهو مجرور ب «من». (السيوطي، ١٤٢٧ ق، ج ٢، ص ١٠٤ ـ ١٠٣)

المختص بالظرفيّة: كـ: «قطّ، عوضُ، بدل» في نحو: «ما ضربتك قطُّ».

شبه الظرف: كـ: «عند، فوق، تحت» في نحو قوله تعالى: ﴿... قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾ (النساء، ٧٨) يكون «عند» ظرفا غير متصرفٍ ويُجَرّ هنا ب «من».

٥ـ٦. الظرف المبني والمعرب

• **الظرف المبني:**

كل اسم لايتغير إعرابه بتغيّر محله، فهو مبنيّ وعندما يكون ظرفا لا يقبل النصب الظاهريّ بل يُنصَب محلّا؛ ك «قطُّ، عوضُ، لدن، إذْ، أمسِ، قبلُ»؛ مثلا في نحو: «مطرت السماءُ أمسِ»، يكون «أمسِ» ظرفاً مبنيّاً. (شيرافكن، ١٤٤٢ ق، ص ٢٧٢)

• **الظرف المعرب:**

هو عكس ما قلنا في المبني ولن يُنصَب محلّا ابداً؛ نحو: «اليوم، خلف، موعد، عند، ليل» ولاحاجة لذكر المثال لوضوحه. (شيرافكن، ١٤٤٢ ق، ص ٢٧٢)

٥ـ٧. المنصرف وغير المنصرف

هذا البحث يرتبط بإعراب الظرف؛ كما مضى قبل قليلٍ إعراب الظرف نصب وهذا الإعراب لايتغيّر أبداً، لكن يمكن أن يكون الإعراب محليّاً ولا يظهر في لفظ الكلمة وذُكِر بيان ذلك في القسم السابق. وأيضا يمكن أن يكون الإعراب ظاهراً ولم يظهر نصباً عاديّاً بل يَظهر بشكل غير المنصرف؛ إذاً في البداية يُذكر الظرف غير المنصرف وفي النهاية يُعرَف الظرفُ المنصرفُ.

• **غير المنصرف:**

يجب على الباحث أن يراجع مبحث غير المنصرف للحصول على معرفة كثيرة. وبالاختصار

يقال لكم اَنّ الظروف غير المنصرفة لا تقبل التنوينَ التمكنَ، فلذا لاتُنصب بالتنوين بل تُنصب بالفتحة فحسب، لأنّها من الكلمات غير المنصرف؛ مثلاً «سَحَرَ» في نحو: «جئت يوم السبت سَحَرَ»، ظرف غير المنصرف و لا يقبل التنوين ويبقى على حالة النصب دون تنوين. (السيوطي، بی‌تا، ص ٥١٦) وأيضا ينطبق نفس ما مضى في سحر (السيوطي، بی‌تا، ص ٥١٢) على: «جهنّم، سَقَرَ، لَظى» (هذان الأخيران اسمان علمان بمعنى: جهنم).

• **المنصرف:**

الظرف المنصرف عكس ما ذُكِر في غير المنصرف؛ يعني: أنّه يُنصب بالفتحة بشكل عاديّ أي يقبل التنوينَ ولاتنوب عنه كسرةٌ؛ نحو: «صمتُ شهراً». (الصبان، ٢٠٠٩ م، ج ٣، ص ١٢٧٩)

٦. ما ينوب عن الظرف

تنوب بعض الأسماء عن الظرف مع أنّها ليست بأنفسها أسماءَ للظرف بل أمر زائد، لكن قد تأتي نائباً عن الظرف وتقوم مقامه؛

١. ينوب مضاف عن الظرف؛ مثل: «كل» و «بعض» في نحو: «درستُ كلّ اليوم» أو «ذهبت بعض الطريق»؛ يضاف «كل» و «بعض» إلى الظرفان الحقيقيان ولكن اعتبر النحاة أنّ الظرف النحوي هنا هو المضاف أي «بعض». (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٤٠٣)

٢. تقوم صفة مقام الظرف؛ نحو: «سرت طويلاً»، يكون «طويلاً» صفةً للظرف الحقيقي المحذوف في المثال وتصفُه، فلذا قد يعتبر النحاة أنّها ظرفاً. (الخضري، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٤٠٣)

٣. تنوب عدد الظرف عن الظرف؛ نحو: «ذهبت أربعين يوماً»، يحدّد «أربعين» عدد الظرف في المثال ويُنصَب على الظرفيّة بينما الظرف الأصلي يُمَيِّز الإبهام، فلذا يقال له التمييز. (الخضري، ٢٠٠٦ م، ج ١، ص ٤٠٣)

٤. تنوب مصدر عن ظرف الزمان كثيراً؛ مثلا في نحو: «أزورك غروب الشمس»، تنوب كلمة «غروب» عن الظرف الحقيقي المحذوف وهو لفظ «زمان» وتنوب عن ظرف المكان

قليلاً بل لا قياس فيه؛ نحو: «جلست قرب زيد» أي مكان قرب زيد. (ابن مالک، ۲۰۰۰ م، ج ۱، ص ۳۰۷)

۵. قد تقوم أسماء أعيان مقام الظرف؛ نحو: «لأكتبنَّ كتابا الشمس والقمر»، أي مدّة بقاءهما. (ابن مالک، ۲۰۰۰ م، ج ۱، ص ۳۰۷)

٦. ينوب اسم الإشارة عن الظرف؛ نحو: «خرجت ذلك اليوم»، في هذا المثال «ذلك» اسم الإشارة ويشير إلى الظرف الحقيقي وفي الإعتبار يُقال ل «ذلك» ظرفاً وللمشار إليه يُقال بدلاً أم عطف بيانٍ. (الأسترآبادي، ۱۳۸٤، ج ۱، ص ۵۰۳)

۷. قد ينوب الضمير عن الظرف؛ مثلا في نحو: «يوم الجمعة نمتُه»، ينوب الضمير المتصل بالفعل عن الظرف أي الضمير ظرفٌ ولا غبارَ عليه، إذ قد ينوب اسم الإشارة عنه والضمير مثل اسم الإشارة هنا. (الأسترآبادي، ۱۳۸٤، ج ۱، ص ۵۰۳)

۷. ملاحظات مفيدة

۷ـ۱. نيابة الظرف عن الفاعل

قد يقوم الظرف مقام نائب الفاعل ويتغيّر حكمه وإعرابه؛ كما مرّ في قسم التعريف أنّ الظرف فضلة ومنصوب والآن يُضاف إليه أنّ الظرف عندما يصير نائبَ الفاعل يتغيّر حكمه وإعرابه أيضاً ويصبح مرفوعاً وركناً في الكلام، إذ يكون نائب الفاعل ركناً ومرفوعاً. و من الواضح أنه إذا صار الظرف نائبَ الفاعل فليس بظرفٍ لأنّه يخرج من تعريف الظرف بقيد المنصوبية[۱].

شروط الظرف لقيامه مقام نائب الفاعل

الظرف لتحوّله إلى نائب الفاعل يحتاج إلى شرطين، وإن لم يتحققا لم يصِر نائبَ الفاعل أبداً، فلذا في البداية يُذكر هذان الشرطان وفي التكملة يضرب مثالٌ لفهم ممتازٍ:

الشرط الأول: أن يكون الظرف متصرّفاً.

۱. إذا لم نستلزم تعريف الظرف العامّ الّذي يشمل كلَّ الظروف وإن لم يكن مفعولا فيه.

الشرط الثاني: أن يكون الظرف مختصّاً.[١]

إن تمت مراعاة الشرطان فقد يتبدّل الظرف إلى نائب الفاعل[٢]. نحو: صيمَ رمضانُ؛ في هذا المثال، «رمضان» ظرف متصرف ومختص فلذا ينوب عن الفاعل. (ابن مالک، ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٢٧١)

٧ـ٢. تعدد الظروف

يجوز أن يَنصب العامل ظروفاً متعددة في زمان واحد إن كانت الظروف متغايرين زماناً ومكاناً؛ مثلا في نحو: «أكل زيد الطعام يوم الأحد أمامَك»، يكون «يوم» و «أمامَك» ظرفين متغايرين، فلذا لا إشكال في ذكرهما معا. وإن كانت الظروف متّحدة زماناً أو مكاناً جاز التعدد في موضعين:

الأول: أن تكون الظروف أحد من التوابع وتتبع ظرفاً؛ مثلا في نحو: «نمت ليلا ونهاراً»، يكون «ليلا» و «نهاراً» ظرفين متّحدين لكن «نهاراً» يعطف إليه أو جلست خلفَك تحت المنضدة.

الثاني: أن يكون العامل اسمَ تفضيلٍ؛ مثلاً في نحو: «القمرُ اليلَ أجمل منه أمسِ»، يكون «اليل» و «أمس» ظرفين متّحدين ولكن من أجل عاملهما لا خطأَ في مجيئهما معاً. (عباس حسن، ١٤٢٢ق، ج ٢، ص ٢٤٢)

٨. النتيجة

انكشف في هذه الدراسة أنّ المفعول فيه سُمِّيَ بثلاثة أسماء أخرى أيضا وكلّها تشير إلى هذا التعريف الصحيح: «الظرف اسم فضلة منصوب يدلّ على زمان الحدث أو مكانه مضمِّناً معنى «في» باطرادٍ». وكما مرّ في المقال ذكر النحاة للظرف الانقسامات التي ترتبط بهذا التعريف وثمة تضارب أقوال النحاة في تبيين هذه التقسيمات التي تُعين الباحثَ في استيعاب مباحث نحويّة ومعنويّة. وأيضاً اتّضح أنّ الظرف يُنصَب بفعل أو وصفٍ أو مصدرٍ أو اسم فعلٍ. ثمّ قيل أنّ

---

١. معنى التصرف والاختصاص نفس ما تقدّم في قسم الانقسامات.

٢. و يجب أن يكون له معنى مفيد. هناک مثال مع أنّ الشرطان المذكوران روعيا فيه لكنه ليس بصحيح ولايعطينا معنى صحيحا: أُكِلَ يومُ الخميس، وذلک يدل على انّ الشرطان لايكفيان ولابد له إلا أن يعطى معنى مفيدا.

هناك سبعة أسماء قد تقوم مقام الظرف وهي هذا: «إمّا مضاف الظرف أو صفته أو عدده أو ضميره أو مصدر أو اسم إشارة أو اسم ذات». ثم في النهاية ثبت أوّلاً: أنّ عدّة ظروفٍ قد تُنصَبُ بعاملٍ واحد ولا بأس بها إن لوحِظَت شروطُها، وثانياً: قد يَخرج الظرف من الظرفيّة وينوب عن الفاعل.

اتقوا الله يعلمكم الله
حوزه علمیه قم
مدرسه شهیدین بهشتی و قدوسی
تأسیس: ۶۳ (۴۱) ۱۳ هـ.ش

المصادر

القرآن الكريم.

نهج البلاغة.

١. ابن دريد، محمد بن حسن (١٩٨٨ م)، ***جمهرة اللغة (الطبعة الأولى)***، بيروت: دارالعلم للملايين.

٢. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (١٤١٦ ق)، ***شرح ابن عقيل (الطبعة الأولى)***، قم: امير.

٣. ابن مالک، محمد بن عبدالله (١٣٩١)، ***شرح التسهيل (الطبعة الأولى)***، قم: ذوى القربى.

٤. ابن مالک، محمد بن عبدالله (٢٠٠٠ م)، ***شرح الكافية الشافية (الطبعة الأولى)***، بيروت: دارالكتب العلمية.

٥. ابن هشام، عبدالله بن يوسف (٢٠٠٦ م)، ***أوضح المسالک إلى ألفية بن مالک (الطبعة الأولى)***، بيروت: المكتبة العصرية.

٦. البهبهاني، السيد علي (١٤٢٢ ق)، ***أساس النحو (الطبعة الأولى)***، قم: دارالعلم بهبهاني.

٧. السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن ابن ابى بكر (١٤٢٧ ق)، ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (الطبعة الثانية)***، بيروت: دارالكتب العلميه.

٨. ـــــــــ ، (بى‌تا)، ***البهجة المرضية على ألفية بن مالک (الطبعة السادسة عشر)***، قم: اسماعيليان.

٩. حسن، عباس (١٤٢٢ ق)، ***النحو الوافي (الطبعة الثالثة)***، قم: ناصر خسرو.

١٠. الخضري، محمد (٢٠٠٦ م)، ***حاشية الخضري (الطبعة الأولى)***، بيروت: دارالفكر.

١١. الأسترآبادي، رضي الدين (١٣٨٤)، ***شرح الرضي على الكافية (الطبعة الأولى)***، تهران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢. السامرائي، فاضل صالح (٢٠٠٠ م)، ***معاني النحو (الطبعة الأولى)***، قم: كمال الملک.

١٣. شيرافكن، حسين (١٤٤٢ ق)، ***الهداية في النحو في ثوبها الجديد (الطبعة الثانية)***، قم: نصايح.

١٤. الصبان، محمد علي (٢٠٠٩ م)، ***حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني (الطبعة الأولى)***، بيروت: دار الفكر.

١٥. الصفايي البوشهري، السيد غلامعلي (١٤٢٧ ق)، ***البداية في النحو (الطبعة الأولى)***، قم: حوزة العلمية بقم.

١٦. الطباطبايي، السيد محمدرضا (١٣٩٥)، ***صرف ساده (الطبعة التاسعة وثمانون)***، قم: دار العلم.

١٧. الفراهيدي، خليل ابن احمد (١٤٠٩ ق)، ***العين (الطبعة الثانية)***، قم: هجرت.

١٨. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (بی‌تا)، ***القاموس المحيط***، بالبرنامج معجم العرب.

١٩. المدرس الأفغاني، محمد على (١٣٨٨)، ***مكررات المدرس (الطبعة الثانية)***، ايران: پيام علمدار.

٢٠. المدني، عليخان بن احمد (١٤٣١ ق)، ***الحدائق الندية في شرح فوائد الصمدية (الطبعة الأولى)***، قم: دارالهجرة.

اتقوا الله يعلمكم الله
حوزه علميه قم
مدرسه شهيدين بهشتي و قدوسي
تأسيس: ٦٣ (٤١) ١٣ هـ.ش